

Distr.: General
26 June 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييما للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن في شهر
نيسان/أبريل ٢٠١٤ تحت رئاسة نيجيريا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو جوي أوغوو

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيجيريا (نيسان/أبريل ٢٠١٤)

مقدمة

خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، وتحت رئاسة نيجيريا، اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات وأصدر أحد عشر بيانا صحفيا. كما أجرى المجلس مناقشتين مواضيعيتين مفتوحتين بشأن إصلاح قطاع الأمن والمرأة والسلام والأمن، مع التركيز على العنف الجنسي في حالات النزاع، كما أجرى المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وعقد المجلس أيضا جلسة إحاطة بشأن منع الإبادة الجماعية ومكافحتها، في إطار البند من جدول الأعمال المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين“.

أفريقيا

بوروندي

في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، في جلسة مشاورات مغلقة، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن عن آخر التطورات السياسية في بوروندي. وأفاد أن جناح الشباب بالحزب الحاكم، أي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وهو الجناح المعروف باسم الإمبونيراكور (Imbonerakure)، يتحول تدريجيا إلى ميليشيا. وأشار إلى ادعاءات تفيد أن شباب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية يجري تدريبهم وتسليحهم من قبل بعض كبار الضباط في الجيش الوطني ليشكلوا قوة مقاتلة لصالح الحزب الحاكم.

وأشار كذلك إلى أنه بتاريخ ١ نيسان/أبريل، تورط جناح الشباب في مواجهة خطيرة مع شباب تابعين لأحزاب سياسية معارضة أخرى، مثل حركة التضامن والديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، وهو ما زاد من تفاقم حدة التوتر في البلد. ومع ذلك، لم تبدل الحكومة أي جهد لمعالجة الوضع؛ فغذت بذلك الشكوك المتعلقة بتخطيطها لترسيخ نظام الحزب الواحد في البلد. إلا أنه لاحظ أن الحكومة دحضت هذه الادعاءات وأكدت أن الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥ تسير على النحو المقرر.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن زيادة التوتر أثرت على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، ولا سيما في سياق المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى الحكومة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات في عام ٢٠١٥. وكان أيضا لهذا الوضع الهش آثار سلبية على تحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، على أن عملية التحول بدأت بالفعل. وقال إنه يرى أن امتناع الحكومة عن اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن التوتر السياسي هو بمثابة خطة منهجية لتحقيق نظام الحزب الواحد في بوروندي.

وأعرب معظم أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء التوترات السياسية المتصاعدة. وساور بعض الأعضاء القلق إزاء أعمال التخويف وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الحزب الحاكم، في حين أعرب البعض الآخر عن أسفهم للأنشطة المتطرفة التي قامت بها بعض أحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان. وأدان الأعضاء كذلك اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف، وكرروا دعوتهم إلى ضبط النفس من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية وقوات الأمن في البلد. وشددوا على أن الحوار الشامل للجميع أمر لا غنى عنه من أجل إجراء عملية انتخابية سلمية في بوروندي. وأكد أعضاء المجلس أيضا على أن اتفاق أروشا لا يزال يؤدي دورا محوريا في العملية الديمقراطية وعملية السلام في البلد.

وأصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ١٠ نيسان/أبريل، أعرب فيه عن القلق إزاء التوترات السياسية في بوروندي واستمرار فرض القيود على الصحافة والحريات المدنية، لا سيما في أفق انتخابات عام ٢٠١٥. وأدان المجلس أيضا اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف، وأعرب عن قلقه إزاء التبليغ عن قيام مجموعات من الشباب في بوروندي بأعمال التخويف والمضايقة والعنف. وشدد على الحاجة الملحة إلى تصدي حكومة بوروندي للإفلات من العقاب، في ظل احترام الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية. وذكر الأحزاب السياسية بالتزامها بالإدانة العلنية لكل أشكال العنف السياسي وأعمال التحريض على الكراهية أو العنف، بما يتماشى مع دستور بوروندي واتفاق أروشا.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ركزت الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام إلى مجلس الأمن، في مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، على طرد حكومة بوروندي لأحد كبار المسؤولين عن الأمن في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وقد ارتبط هذا التصرف بتقرير للأمم المتحدة وردت فيه مزاعم بتوزيع الأسلحة على أعضاء رابطة الشباب في الحزب الحاكم. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء هذا التطور ودعوا إلى التفاهم بين الحكومة

ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وشددوا على أهمية إقامة شراكة وثيقة من أجل عملية السلام في بوروندي، لا سيما في ضوء الانتخابات القادمة المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥. وحث بعض أعضاء المجلس على تحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى مكتب قطري تابع للأمم المتحدة في الوقت المناسب وبطريقة سلسة، وذلك على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وجاء ذلك لتويجا لأشهر من مداولات المجلس بشأن أفضل السبل لاستعادة السلام والاستقرار في البلد.

وقد أنشأ هذا القرار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما تقرر بموجبه نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأنيطت ببعثة الأمم المتحدة مهمة مساعدة السلطات الانتقالية على استعادة السلام والاستقرار في البلد.

ويكلف القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) بعثة الأمم المتحدة بدعم العملية الانتقالية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التمكين من بسط سلطة الدولة والحفاظ على السلامة الإقليمية. والبعثة مكلفة أيضا بحماية المدنيين، ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما يشمل تقديم الدعم للجنة التحقيق الدولية، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكامل وآمن ودون عوائق.

كوت ديفوار

في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لشيلى، السفير كريستيان باروس ميليت، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وقدم السفير موجزا لمناقشات اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية في ٢١ آذار/مارس، ولخص النتائج الرئيسية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء عن كوت ديفوار عملا بأحكام الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٠١ (٢٠١٣) وكذلك مناقشة النتائج التي توصل إليها الفريق خلال المشاورات غير الرسمية اللاحقة التي أجرتها اللجنة في ١١ نيسان/أبريل.

ولاحظ أعضاء مجلس الأمن الخطوات الملموسة التي اتخذتها كوت ديفوار صوب تحقيق الانتعاش الاقتصادي واستعادة الحالة الأمنية. وأشاروا إلى التقدم المحرز في عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب في البلد.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي يرفع الحظر المفروض على استيراد الماس الخام من كوت ديفوار، ويرفع جزئيا حظر توريد الأسلحة، حيث يميز بين الأسلحة الفتاكة والأسلحة غير الفتاكة.

غينيا - بيساو

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن خلال جلسة مشاورات إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو، حيث أشار إلى أن الأعمال التحضيرية للانتخابات تسير بسلاسة، في ظل الدعم المقدم من مختلف الشركاء الدوليين. وقد تم تسجيل ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ ناخب، أي ما يمثل ٩٥ في المائة من الناخبين. وأعرب عن القلق من أن بعض العناصر داخل البلد مصممة على عرقلة العملية من خلال تخويف شخصيات سياسية. بيد أنه لاحظ أن الحالة تتسم بالهدوء عموما، في ظل مشاركة عدد كبير نوعا ما من الأحزاب السياسية.

وعقب الإحاطة، صدر بيان صحفي يقر فيه مجلس الأمن بأن التمويل المقدم للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ والأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات توجد على المسار الصحيح في غينيا - بيساو. وأدان المجلس كذلك أحداث العنف السياسي والتخويف في البلد، وحث جميع الجهات المعنية الوطنية على تيسير إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. كما أهاب بجميع الدوائر الأمنية أن تحترم النظام الدستوري، بما في ذلك العملية الانتخابية، وأن تخضع تماما لسيطرة المدنيين. وأشار البيان إلى استعداد المجلس للنظر في اتخاذ تدابير إضافية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف ضد كل من الأفراد المدنيين والعسكريين الذين يقوِّضون الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

مالي

استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها ألبرت كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأشار إلى أن إعادة إرساء النظام الدستوري وبدء المحادثات غير

الرسمية بين الحكومة والجماعات المسلحة هما من بوادر الأمل في تغلب مالي على أزمته العميقة. بيد أنه أشار إلى المسائل المتبقية التي تنذر بحدوث عواقب وخيمة فيما يخص الأمن في منطقة الساحل بأكملها، وأشار إلى أن الأمر يتطلب التزام جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز السلام والاستقرار والحفاظ عليهما في مالي.

وقال الممثل الخاص للأمين العام إن تسمية رئيس الوزراء الجديد وحكومته في ١١ نيسان/أبريل، بالإضافة إلى تعيين موديبو كيتا، الممثل السامي المعني بالحوار الشامل بين المائتين، في ٢٣ نيسان/أبريل، قد أعطيا زحما لتصميم الأمة على المضي قدما بعملية السلام. وشجع حكومة مالي والجماعات المتمردة في المنطقة الشمالية على الاتفاق على جدول زمني وخريطة طريق لإجراء محادثات سلام رسمية في إطار اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ولتنفيذ اتفاقهما الأولي الذي أبرم في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن مسألة الإيواء.

وأشار السيد كويندرز إلى أن مالي أمامها فرصة تاريخية للاستفادة من الوجود الملحوظ للقوات العسكرية الدولية للحيلولة دون الانزلاق نحو التمرد.

وفي بيان صحفي، رحب أعضاء مجلس الأمن بالمبادرات التي اتخذتها حكومة مالي والشركاء الإقليميون والدوليون من أجل إنهاء الأزمة، بما في ذلك مشروع خريطة الطريق الذي وزعته حكومة مالي على مجلس الأمن خلال الزيارة التي قام بها إلى مالي، في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في محادثات السلام، ودعوا الحكومة والأطراف الموقعة والجماعات المسلحة التي انضمت إلى اتفاق واغادوغو الأولي، وكذلك سائر الجماعات المسلحة في شمال مالي التي قطعت كل صلاتها بالمنظمات الإرهابية والتزمت دون قيد أو شرط بهذا الاتفاق، إلى الاتفاق على وجه السرعة على خريطة طريق بهدف ضمان تسوية سياسية دائمة للأزمة وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد.

السودان (دارفور)

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤) الذي أيد بموجبه التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) (S/2014/138)، على النحو المطلوب في القرار ٢١١٣ (٢٠١٣). وفي هذا السياق، أيد المجلس الأولويات الاستراتيجية المنقحة المتمثلة في حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية؛

والوساطة على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ ودعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التدابير الرامية إلى التصدي لأسبابه الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

واستمع مجلس الأمن أيضا إلى إحاطة قدمها محمد بن شيباس، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في جلسة مشاورات بشأن الحالة الأمنية في دارفور. وقد أبلغ المجلس عن الأنشطة التي قامت بها قوات الدعم السريع التابعة للحكومة والمليشيات المسلحة، فضلا عن الهجمات التي شنتها الحركات غير الموقعة ضد القوات الحكومية، مما أدى إلى تصعيد العنف في المنطقة. وكان حوالي ٢١٥ ٠٠٠ مدني قد شردوا حتى ذلك الحين في عام ٢٠١٤.

وقام السيد شيباس بإلقاء مزيد من الضوء على مشاركة العملية المختلطة في حل الأزمة بحماية المشردين داخليا من التعرض لمزيد من أعمال العنف، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وبناء على ذلك، شدد على أن الحالة الراهنة تؤثر سلبا على تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ولذلك دعا الأطراف إلى تهدئة الوضع. ودعا أيضا إلى مواصلة الحوار الوطني كوسيلة لوضع حد للنزاع وتهيئة الظروف للمصالحة الوطنية. ورحب أعضاء مجلس الأمن بالإحاطة وأعربوا عن بالغ القلق إزاء الوضع في الميدان. كما أعربوا عن الأمل في التوصل إلى عملية تشمل جميع الأطراف ويمكن من خلالها تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في دارفور.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قدم إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في إطار الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن، معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية، وعن حالة عملية السلام في دارفور. وأبلغ المجلس بأن الأنشطة التي تقوم بها كل من قوات الدعم السريع وجماعات المليشيات المسلحة تؤدي إلى تفاقم حدة التوتر في كل من شمال وجنوب دارفور.

وأشير إلى أن الوضع الحالي يؤثر سلبا على تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وإلى أن تجديد الاستجابة والتعاون على جميع المستويات أمر ضروري؛ في حين اعتبر الحوار الوطني الشامل أمرا حيويا لتعزيز التماسك ووقف الأعمال العدائية في البلد.

وأدان أعضاء مجلس الأمن تصاعد العنف الذي أوجد حالة إنسانية تبعث على قلق بالغ. ودعا البعض إلى قيام حكومة السودان برفع كل المظالم في إطار عملية تفاوض حقيقية

وشفافة، كما حثوا على رفع القيود المفروضة على حرية التنقل لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المرشدين داخليا. وحثت بعض الوفود الأخرى الجماعات المسلحة غير الموقعة في دارفور على المشاركة في عملية الدوحة للسلام والحوار الوطني دون مزيد من التأخير ودون أي شروط مسبقة، بينما حث أحد الوفود المجلس على النظر في فرض جزاءات محددة الهدف ضد زعماء الجماعات المتمردة الممانعة، ودعا إلى تخفيف عبء الديون الواقعة على عاتق السودان على وجه السرعة ورفع ما فرض عليها من عقوبات اقتصادية أحادية الجانب.

السودان/جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدم هايلى منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان و جنوب السودان، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة، عن طريق التداول بالفيديو بشأن تنفيذ السودان و جنوب السودان للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأشار إلى أنه منذ آخر إحاطة قدمها إلى المجلس في آذار/مارس، لم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقد كانت قمة الرؤساء التي عقدت في ٥ نيسان/أبريل مهمة، إلا أنها لم تعد كونهما فرصة لتكرار إعلان النوايا من أجل تسوية المسائل الثنائية المعلقة.

وفيما يتعلق بمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أبلغ السيد منكريوس مجلس الأمن بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حدد يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موعدا نهائيا لاستئناف حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية.

وأشار السيد منكريوس إلى أن الأزمة الجارية في جنوب السودان ظلت تؤثر على تنفيذ اتفاق التعاون المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. أما فيما يخص أبيي، فقد أشار السيد منكريوس إلى أن الحالة لا تزال متوترة، وأن شرطة النفط السودانية والقوات المسلحة لجنوب السودان ظلت منتشرة في منطقة أبيي، مما يشكل انتهاكا للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وأكد للمجلس أنه سيواصل العمل مع كلا الطرفين بالتعاون مع المجلس وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتيسير المفاوضات بين الطرفين من أجل حل المنازعات المتصلة بالنفط والأمن والجنسية والأصول والحدود المشتركة بينهما.

ومما شجع أعضاء مجلس الأمن العلاقات الودية عموما بين السودان و جنوب السودان، وقد حثوا كلا البلدين على الوفاء بالتزامهما المعلنة واتخاذ تدابير إضافية من أجل حل المسائل المعلقة بينهما، بما في ذلك الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

جنوب السودان

استمع مجلس الأمن إلى إحاطة في جلسة مشاورات مغلقة عقدت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن الحالة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأعرب وكيل الأمين العام عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وقعت عليه كل من حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في المعارضة، وذلك في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد سلط الضوء على أن كلا الطرفين ظل يسعى إلى تحقيق ميزة عسكرية من حيث الإقليم والسيطرة على موارد النفط بدلا من الدخول بصدق في عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا.

وأكد وكيل الأمين العام أيضا تفاقم الأزمة الإنسانية في جنوب السودان، وهي الأزمة التي اتخذت أبعادا خطيرة. وأبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن الحالة الآن تتفاقم بسبب حلول موسم الأمطار وخطر المجاعة. ولذلك دعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى تكثيف جهود المساعدة الإنسانية من أجل التخفيف من أثر النزاع على السكان.

وفيما يخص العلاقات بين حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لاحظ وكيل الأمين العام أن تدخلات كل من الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام في جنوب السودان، هيلدي جونسون، كانت حاسمة في تهدئة الوضع. وأشار أيضا إلى البيان العام الذي أدلى به وزير خارجية جنوب السودان حيث أعرب عن التزام الحكومة بتحسين العلاقات مع البعثة.

وحث أعضاء مجلس الأمن الطرفين على استئناف الحوار في إطار جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واحترام اتفاق وقف الأعمال العدائية من أجل العودة المبكرة إلى السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، صدر بيان صحفي أعرب فيه أعضاء مجلس الأمن عن سخطهم على الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة في جنوب السودان يومي ١٤ و ١٧ نيسان/أبريل والتي استهدفت المدنيين عمدا، كما استهدفت مواقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو وبور. وأشاروا إلى أن اعتداءات من هذا القبيل يمكن أن تشكل جريمة حرب.

وأهاب أعضاء مجلس الأمن بحكومة جنوب السودان أن تتخذ خطوات فورية من أجل ضمان سلامة جميع المدنيين ومواقع البعثة لحماية المدنيين في جنوب السودان، وأن تحقق على وجه السرعة في هذه الحوادث، وأن تقدم مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة. وأهابوا أيضا بالطرفين السماح للبعثة بتنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً. وجرى حث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أو إصدار بيانات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تصعيد الوضع.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته واستمع إلى إحاطة قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بالهجمات القاتلة التي استهدفت بانتيو وبور، بما في ذلك المشردون داخليا الذين يلتمسون الحماية في مواقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ودعا إلى تحرك المجلس بصورة عاجلة للحيلولة دون تكرار وقوع ذلك.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، أبلغ مجلس الأمن بأن الأزمة في البلد أدت إلى ظهور بُعد عرقي مستهجن من جديد يُحتمل أن يمتد إلى سائر أنحاء البلد، بل إلى خارجه أيضا. وأفاد بأنه يبدو أن لا مكان آمناً للمدنيين، حيث قام مقاتلون مسلحون بالهجوم على الكنائس والمساجد والمستشفيات والمباني الخاصة بمواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة.

وأدان أعضاء مجلس الأمن أعمال القتل وأكدوا على ضرورة تقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما شددوا على المسؤولية الأساسية التي تتحملها حكومة جنوب السودان في حماية جميع مواطنيها والحفاظ على النظام العام.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أعرب فيه الأعضاء عن أسفهم الشديد لاستهداف المدنيين بطريقة منهجية على أساس أصلهم العرقي. وأعرب الأعضاء أيضا عن قلقهم البالغ إزاء تزايد عدد المشردين داخليا، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية العصبية بالفعل. وكرر أعضاء المجلس مطالبتهم بالوقف الفوري لجميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأعربوا عن استعدادهم للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن تلك الانتهاكات. كما جددوا دعوتهم حكومة جنوب السودان إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل ضمان سلامة جميع المدنيين، والتحقيق على وجه السرعة في هذه الحوادث، وتقديم مرتكبي هذه

الأعمال الشنيعة إلى العدالة. وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم لاتخاذ تدابير إضافية في حال استمرار الهجمات التي تشن على المدنيين وانتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية.

الصحراء الغربية

في ١٦ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فولفغانغ فايسبرود - فيبر.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات إلى إحاطة قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، كريستوفر روس.

وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام أعضاء مجلس الأمن بأن الوضع العام في الصحراء الغربية لا يزال يتسم بالهدوء والاستقرار. وظل وقف إطلاق النار ساريا، وهو غير معرض لأي تهديد في الأجلين القصير أو المتوسط. وقد تحقق ذلك بفضل الجهود الصادقة التي تبذلها البعثة. وكرر طلبه الحصول على ١٥ مراقبا إضافيا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها على النحو الملائم.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، أشار الممثل الخاص إلى برنامج الزيارات الأسرية التي يقوم بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين عن طريق الجو وما ينظمه من حلقات دراسية ثقافية. وأشار إلى الدعم اللوجستي المستمر الذي تقدمه البعثة لبرنامج الزيارات الأسرية، الذي استؤنف للتو، وإلى تعاون الأطراف، الأمر الذي مكّن المفوض السامي لشؤون اللاجئين من تنفيذ برنامجه المتعلق بتدابير بناء الثقة بسلاسة لتسهيل الاتصال والتواصل بين اللاجئين الصحراويين في المخيمات القريبة من تندوف في الجزائر وبين أسرهم في الإقليم.

وفيما يخص أنشطة إزالة الألغام، قام الممثل الخاص بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بأن مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة ظل يسجل انخفاضا نسبته ٨٥ في المائة في المناطق التي توجد فيها ذخائر عنقودية. وأشار إلى أن البعثة ستواصل تحسين التعاون مع الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بهذه المهمة.

وأشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى الصحراء الغربية على مجلس الأمن فيما يخص المبادرة الأخيرة بعقد مشاورات ثنائية وإجراء اتصالات دبلوماسية مكوكية مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التوصل إلى حل سياسي توفيقى ومقبول من الطرفين للحالة

في الصحراء الغربية. وأشار أيضا إلى أن المبادرة لاقت ترحيبا من جانب جميع أصحاب المصلحة.

وأشار إلى أن مضمون المفاوضات لم يطرأ عليه أي تغيير على الرغم من استمرار المحادثات لفترة طويلة من دون إحراز أي تقدم. وأكد على أنه في ظل النهج الجديد، سيتوقف التقدم المحرز على الطرفين والدول المجاورة. ودعا الطرفين والبلدان المجاورة إلى تعميق مستوى التزامها بالمحادثات، وإلى أن تتحلى جميعها بالمرونة للتوصل إلى حل توفيقى.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم للنهج الجاري الذي تقوده الأمم المتحدة، وحث الطرفين والبلدان المجاورة وفريق الأصدقاء على تعميق التزامهم بعملية التفاوض. كما أكدوا أن الحل السياسي الدائم الوحيد للنزاع هو التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين. وأعرب عدة أعضاء آخرين عن تأييدهم لخطة المغرب المتعلقة بالحكم الذاتي. ودعا آخرون إلى تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر من أجل المساعدة على تهيئة أجواء إيجابية للمفاوضات. وأثنوا أيضا على الدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة في رصد وقف إطلاق النار، وعلى مساهمتها في أنشطة إزالة الألغام والتدابير الإنسانية. وأشار عدد من الوفود إلى الحالة في منطقة الساحل بنطاقها الأوسع، وأثرها على النزاع.

وأعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء التقارير المزعومة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت جميع الوفود إلى الإصلاحات التي يضطلع بها المغرب في مجال حقوق الإنسان، ورحبت على وجه الخصوص بقرار الحكومة المغربية مواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واعتزامها الرد على كل الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة إليها من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في غضون فترة ثلاثة أشهر. وقام بعض الأعضاء ببحث الطرفين على اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تحسين ممارسات حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين. وأعرب أعضاء آخرون عن قلقهم إزاء احتمال تسييس مسألة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن حالة السكان في مخيمات تندوف في الجزائر، وطلبوا تسجيلهم بصفتهم لاجئين.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥. كما أكد القرار مجدداً ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، ودعا الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات. ودعا كذلك الطرفين إلى مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبجسنة نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين

يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره. وأكد القرار مجدداً أن التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات.

أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو، حيث أبلغ المجلس بأن هناك دعوات متزايدة من جانب بعض العناصر في أوكرانيا إلى الانفصال. وأشار أيضاً إلى أن الحالة اتخذت بعداً عنيفاً بسبب الأنشطة التي يقوم بها أفراد مسلحون مجهولو الهوية. وكرر الأمين العام المساعد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع المعنيين من أجل التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والتقييد الصارم بميثاق الأمم المتحدة، والدخول في مفاوضات مباشرة.

وحذر من احتمال تفاقم الأزمة الأوكرانية إذا لم تتخذ الخطوات اللازمة لتهدئة الوضع. وأشار إلى أن من المحتمل أن تمتد الأزمة إلى أجزاء أخرى من المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة فيما يخص السلم والأمن الدوليين.

ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى ضبط النفس من جانب كل الأطراف، وأعربوا عن الأمل في أن يتيح الاجتماع المقرر عقده فيما بين أوكرانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف فرصة تعزيز الحل الدبلوماسي للأزمة.

واجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، واستمع إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان. وقال الأمين العام المساعد إن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالاحتجاج في أوكرانيا لا بد من الإسراع بالتحقيق فيها والتحقق منها، ويجب على قوات الأمن أن تحافظ على النظام العام وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. كما أشار إلى أن الوضع هنالك إذا لم يتم التصدي له على سبيل الأولوية، فإنه ينطوي على خطر زعزعة استقرار أوكرانيا برمتها إلى حد كبير، ودعا أصحاب النفوذ إلى

اتخاذ إجراءات فورية لضمان وقف العنف. وشدد على ضرورة التخفيف من حدة التوتر والعنف، ودعا جميع الأطراف إلى بدء حوار وطني شامل ومتواصل ومُجدٍ يعالج شواغل جميع سكان أوكرانيا، بما في ذلك الأقليات.

وأجرى أعضاء مجلس الأمن تبادلاً للآراء بشأن هذه المسألة ودعوا إلى ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المعنية، مع التأكيد على أهمية احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أشار إلى أن الرغبة في التسوية التي أسفر عنها الاجتماع الرباعي بين أوكرانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبلغت ذروتها في بيان جنيف المشترك بشأن أوكرانيا المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل، تددت، فيما يبدو، في ظل تباين تفسيرات هذه الوثيقة وأعمال العنف الجديدة التي وقعت في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلد.

وأدان وكيل الأمين العام احتجاز مجموعة من المراقبين العسكريين والموظفين الأوكرانيين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ ٢٥ نيسان/أبريل، ودعا إلى إطلاق سراحهم فوراً. كما شجب أنشطة الميليشيات والمدنيين المسلحين الذين كانوا يظهرون في المدن في جميع أنحاء المنطقة، وحث على العمل على إحلال السلام والاستقرار على وجه السرعة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء المنحى المزعج الذي اتخذته الأحداث في أوكرانيا، ودعا إلى ضبط النفس. وكرروا التأكيد على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وفيما يتعلق بمسألة فريق الرصد العسكري المحتجز التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعا معظم الأعضاء إلى الإفراج عنه فوراً وبدون شروط.

وأقر أعضاء مجلس الأمن بفائدة بيان جنيف المشترك في نزع فتيل التوتر في أوكرانيا، ودعوا الأطراف إلى تنفيذ أحكامه بأمانة. كما دعوا الأطراف إلى التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة.

آسيا

ميانمار

في ١٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن خلال جلسة مشاورات عقدها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، فيجاي نامبيار، عن الحالة السياسية والأمنية في البلد، حيث أبلغ المجلس عن الهجمات التي شنت على مكاتب الأمم المتحدة في ولاية راخين، الأمر الذي استلزم نقل نحو ١٧٠ فرداً، في خضم الاستقطاب المتزايد بين البوذيين والمسلمين. وأشار أيضاً إلى المخالفات في الطريقة التي أجري بها التعداد الأخير لسكان البلد في ولاية راخين. ورحب المستشار الخاص بالتقدم المحرز نحو التوصل إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في الأحداث التي جرت بين الجماعات المسلحة العرقية والحكومة، وأشار إلى ضرورة بناء الثقة لدى كلا الجانبين.

وأبلغ السيد نامبيار مجلس الأمن باعترام الأمين العام زيادة وجود الأمم المتحدة في ولاية راخين، مع مراعاة الشواغل الأمنية في الولاية. وأشار إلى أن ذلك سيتطلب توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية، وتقديم ضمانات أفضل للحصول على إذن بالسفر للعاملين في مجال تقديم المعونة، واتخاذ خطوات من أجل حماية الموظفين المحليين في ولاية راخين في حال وقوع هجمات مسلحة. وأفاد أيضاً باستعراض جارٍ على نطاق المنظومة يأخذ في الاعتبار تباين الحساسيات في الولاية.

وأجرى أعضاء مجلس الأمن تبادلاً للآراء بشأن هذه المسألة، ودعوا الحكومة إلى التصدي على وجه السرعة للعنف الطائفي في ولاية راخين والعمل بصورة حثيثة من أجل تحقيق المصالحة بين الطائفتين البوذية والمسلمة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط، واستمع إلى إحاطة من المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى. وذكر أنه خلال فترة التسعة أشهر السابقة، بُذلت جهود غير مسبوقه بهدف المضي قدماً بعملية السلام. غير أن هذه الجهود تعثرت بسبب عجز الأطراف عن سد الفجوة بين مواقفهم، مما أفضى إلى قرار إسرائيل تعليق المحادثات في أعقاب الإعلان عن اتفاق مصالحة بين الفصائل الفلسطينية المتناحرين فتح وحماس. وشاركت المجموعة الرباعية

والجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي بنشاط في جهود السلام، إذ تقرر بأن هذه الجهود ربما تشكل إحدى الفرص الأخيرة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ودعا المنسق الخاص الأطراف وجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى الإقرار بأن هذه اللحظة هي لحظة صدق. وحذر من أن التقاعس عن العمل يمكن أن يؤدي إلى أزمة في حال عدم الاعتناء بالمسألة. ودعا إلى التفكير المشترك في هذا المأزق من أجل التغلب عليه.

وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء المأزق الحالي، ودعت إلى ضرورة الاستمرار في دعم المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين حيث يمثل ذلك الحل الحقيقي الوحيد من أجل تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وأعرب البعض عن أسفه لارتباط تصرفات إسرائيل بقرار فلسطين الاشتراك في معاهدات واتفاقيات دولية. بينما أكد البعض على أنه بدون الوحدة الفلسطينية، لن يكون هناك أي اتفاقات دائمة في المستقبل. وذكر الأعضاء أيضا أن أي حكومة فلسطينية لا بد لها أن تلتزم بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة.

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة، إلى إحاطة من المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، سيغريد كاغ، حيث قدمت معلومات مستكملة إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يدعو إلى إزالة مخزونات الجمهورية العربية السورية من الأسلحة الكيميائية والتخلص منها بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وقد أقرت الدول الأعضاء بالشواغل الأمنية السائدة في الجمهورية العربية السورية. وشددت على الحاجة إلى التعجيل بعملية إزالة مواد الأسلحة الكيميائية من البلد، بالنظر إلى أن الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لإكمال العملية كان يقترب بسرعة.

وجرى الإقرار أيضا باستمرار الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تيسير اكتمال العملية. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة مواصلة المسار السياسي نحو حل الأزمة السورية.

وقدمت المنسقة الخاصة أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في مشاورات مغلقة لمناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية، في ضوء سيطرة القوات الحكومية على حمص القديمة. واستمع المجلس إلى إحاطة من فاليري آموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ومن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وأبلغت وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية المجلس بالحالة الإنسانية المتردية في حمص نتيجة للقتال الأخير الذي دار بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. وحثت الأطراف على الامتناع عن اللجوء إلى الحصار كسلاح من أسلحة الحرب، وذكرهم بالتزامهم بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وأعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن القلق إزاء اندلاع القتال في حمص القديمة وحث الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات. وكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الأطراف المتحاربة من أجل كفالة حماية المدنيين بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني أو العرقي.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء الأثر الإنساني للقتال العنيف على المدنيين في حمص القديمة وحي الوعر. كما حثوا على التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، فإنهم أيدوا النداء الذي وجهه الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالجمهورية العربية السورية، من أجل استئناف المناقشات بين السلطات السورية ولجنة تفاوض تمثل المدنيين والمقاتلين الذين كانوا لا يزالون محاصرين في حمص القديمة فضلا عن سكان حي الوعر من أجل التوصل إلى اتفاق شامل.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن مرة أخرى إلى إحاطة قدمتها وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية، حيث أبلغت الأعضاء باستمرار انتهاك جميع الأطراف للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، حيث أعربت عن قلقها إزاء الهجمات العشوائية التي تشن على المدنيين بما يشكل انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقالت إن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها تواصل تزويد ملايين السوريين بالمساعدة الإنسانية في ظل ظروف بالغة الصعوبة والقسوة؛ وأضافت أن ما يزيد على ٣ ملايين من الأطفال تم تحصينهم في إطار حملة الوقاية من شلل الأطفال التي أجريت في نيسان/أبريل، وأن المعونة الغذائية وُزعت على أربعة ملايين شخص ونيّف، وأن الدعم المقدم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي استفاد منه ما يقرب من ١٧ مليون شخص، لا سيما في المواقع المحاصرة، التي حددها المجلس في قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤). وأفادت السيدة آموس بأنه لم يجرز سوى تقدم محدود في مجال إيصال

اللوازم الطبية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وأنه لم تعبر أي قوافل حدودية إضافية معبر نصيبين/القامشلي منذ ٢٥ آذار/مارس. ودعت إلى ترتيبات عملية من جانب المجلس من أجل تحقيق زيادة كبيرة في فرص عبور الخطوط الفاصلة والحدود، لا سيما في المواقع المحاصرة، كما دعت إلى الاعتراف بأن حقيقة القيم التي أسست عليها الأمم المتحدة ومسؤولية أي دولة عن رعاية أبناء شعبها تُنتهك كل يوم، وإلى اتخاذ إجراءات بشأن ذلك.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء عدم تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، حيث تترتب على ذلك عواقب وخيمة فيما يخص الحالة الإنسانية. ودعوا الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واتخاذ إجراءات بهدف وضع حد للعنف. وشددوا على عدم جدوى البحث عن حل للنزاع بالوسائل العسكرية، ودعوا الأطراف إلى العودة إلى عملية جنيف دون شروط مسبقة.

اليمن

في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، بشأن الحالة في البلد، حيث أبلغ المجلس بأن عملية الانتقال السياسي في اليمن لا تزال على المسار الصحيح. وأشار أيضا إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته لجنة صياغة الدستور التي تتألف من ١٧ عضوا. وشدد المستشار الخاص على أن مسألة النظام الاتحادي تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى اللجنة، وأشار إلى أن التحضيرات التقنية لاستعراض سجل الناخبين وتسجيلهم هي قيد التنفيذ.

واعتبر أن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في جميع أنحاء البلد تشكل تهديدا رئيسيا للعملية السياسية الجارية، وأثنى على الجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة هذا التهديد.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن ارتياحهم لما أحرز من تقدم في عمل لجنة صياغة الدستور، كما أعربوا عن الرغبة في أن تحتتم أعمال اللجنة ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وقالوا إنهم يتطلعون إلى التعاون الوثيق بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والحكومة اليمنية والشركاء الإقليميين ومجلس التعاون الخليجي من أجل ضمان التعامل مع المفسدين. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء أنشطة الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في اليمن، لا سيما في الجنوب، وأكدوا دعمهم لمكافحة الإرهاب.

المسائل المواضيعية والمسائل الأخرى

حالات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا ومالي وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية

في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمتها نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا ومالي. وقد أوردت في إحاطتها تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان السائدة في تلك البلدان، بما في ذلك عمليات القتل التي تستهدف المدنيين وعمليات الإعدام والعنف الجنسي والتعذيب والاحتجاز غير القانوني. وإذ تشدد على دور العدالة في تحقيق السلام المستدام، أكدت على الدور الذي يضطلع به المجلس في ضمان المساءلة عن الإفلات من العقاب، باعتبار ذلك وسيلة لصون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت المجلس إلى إرسال رسالة لا لبس فيها مؤداها أن انتهاكات حقوق الإنسان لن تغفل من العقاب.

وفيما يخص الجمهورية العربية السورية، لاحظت المفوضة السامية استمرار انتشار الانتهاك المنهجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد الحكومة وميليشياتها وجماعات المعارضة. وأبلغت مجلس الأمن أيضاً بأن لجنة التحقيق قد أبلغت عن زيادة في استخدام الحكومة للبراميل المتفجرة بصورة عشوائية وجوئها إلى الاختفاء القسري كسلاح لتخويف المدنيين المتعاطفين مع المعارضة. كما حثت المجلس على ممارسة نفوذه على أطراف النزاع وإحالة انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية. وحثت أيضاً الحكومة على فتح السبل أمام وصول وكالات حقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة بشكل كامل ودون عراقيل.

وأنتت المفوضة السامية على بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان على دورها في حماية المدنيين في جنوب السودان، وأشارت إلى التقرير المرحلي الذي قدمته البعثة إلى المجلس في شباط/فبراير ٢٠١٤، وهو التقرير الذي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد. كما أبلغت المجلس بأنه من المتوقع صدور تقرير أشمل في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وللمساعدة على تحقيق الشفافية، دعت حكومة جنوب السودان إلى تقديم المزيد من المعلومات عن التحقيقات التي تجرى في مزاعم ضلوع العديد من الأفراد في عمليات قتل المدنيين في جوبا.

أما فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد نبهت المفوضة السامية إلى الحاجة الملحة إلى مشاركة دولية أقوى للبلد، وأشارت إلى غياب نظم فعالة للحكم والعدالة في

مختلف أنحاء البلد. وأبلغت مجلس الأمن بأن لجنة التحقيق قد بدأت تحقيقاتها في انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، وشرعت في بعثتها الميدانية الأولى في الفترة من ١١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وأبلغت المجلس أيضا بالتحقيق الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الحادث الذي وقع في ٢٩ آذار/مارس في بانغي. ودعت المجلس إلى دعم السلطات الانتقالية في بانغي من أجل الوفاء بالموعد المستهدف المحدد في شباط/فبراير ٢٠١٥ لإجراء الانتخابات الرئاسية. ودعت المفوضة السامية أيضا إلى أن يُجعل لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام المقترحة عنصر يعنى بحقوق الإنسان من أجل تمكينها من معالجة قضايا حقوق الإنسان البالغة الأهمية.

وتكلمت المفوضة السامية عن ليبيا، فأشارت إلى التحديات التي تواجه سيادة القانون والتي يمكن أن تعجل باهياره في نهاية المطاف، وأبلغت مجلس الأمن بتعليق أنشطة العديد من المحاكم القانونية في البلد نتيجة لاستمرار التهديدات التي تطال الموظفين القضائيين. وفي حين رحبت بالجهود التي تبذلها حكومة ليبيا لضمان محاكمة مرتكبي الجرائم التي وقعت في الماضي، وجهت الانتباه إلى عملية فرز المحتجزين التي لا تزال معلقة.

وفي حين أثنت المفوضة السامية على حكومة مالي لما أحرزته من تقدم لافت للنظر، أعربت عن قلقها إزاء الحالة السياسية المشتع في البلد، لا سيما في المنطقة الشمالية. وسلطت الضوء على الدور الذي تضطلع به شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مساعدة الحكومة على تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، شددت على الحاجة إلى التصدي للبعد الإقليمي للنزاع في مالي من أجل إيجاد التعاون في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في هذه البلدان، ونبهوا مرتكبي هذه الأعمال الشائنة إلى جرمهم بموجب القانون الدولي. وسلط الأعضاء الضوء على ضرورة حماية حقوق الإنسان، لا سيما بالنظر إلى الصلة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن.

ودعا معظم أعضاء مجلس الأمن إلى إحالة انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين أن البعض الآخر حث المجتمع الدولي على توخي الحذر كي لا يؤدي إلى تفاقم الوضع المش. ودعا الأعضاء حكومة جنوب السودان والأطراف المختلفة إلى التعاون مع لجنة التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، شجب المجلس الطابع الطائفي والديني للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وشدد على الحاجة إلى

بعثة متعددة الأبعاد في البلد تكون مزودة بعنصر قوي يعنى بحقوق الإنسان من أجل دعم لجنة التحقيق. وفيما يتعلق بليبيا، أعرب المجلس عن شعوره بالإحباط لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بفرز المحتجزين على الرغم من ادعاء الحكومة خلاف ذلك، والأنشطة المتعلقة بالجماعات المسلحة التي تتم خارج نطاق القضاء.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: منع الإبادة الجماعية ومكافحتها

في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من نائب الأمين العام، يان إلياسون، وإحاطة من الممثل الدائم السابق لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، السفير كولين كيتنغ، بشأن موضوع "منع الإبادة الجماعية ومكافحتها". وكان الغرض من هاتين الإحاطتين تخليد الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٤ في حق التوتسي في رواندا، حيث قُتل أيضا الهوتو وسائر من اعترض على هذه الإبادة الجماعية.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام، أشار إلى الكلمة التي ألقاها الأمين العام في كيغالي في ٧ نيسان/أبريل، التي تصف الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا بأنها أحلك فصل في تاريخ البشرية. وأكد أن مجلس الأمن عليه أن يتذكر هذا الحدث وأن يتخذ التدابير اللازمة لتحسين استجابته لإشارات الإنذار المبكر التي ربما كانت لتحول دون وقوع شيء من هذا القبيل. وأشار إلى الحاجة إلى التماس العدالة للضحايا والناجين، وإلى ضرورة منع الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم. كما أنه يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذو رواندا لإضفاء الطابع المؤسسي على آليات منع الإبادة الجماعية.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير كولين كيتنغ، الذي كان رئيسا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٤، استهل كلامه بالإشادة بذكرى الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية. واعتذر عن تقاعس مجلس الأمن، وعزا المسؤولية عن المذبحة التي راح ضحيتها ما يربو على ٨٠٠.٠٠٠ من التوتسي ومن الهوتو المعتدلين إلى عدم تعرف المجلس على البوادر الأولى التي سبقت الإبادة الجماعية، كما حَمَل المسؤولية للأمانة العامة عن عدم تقديم معلومات مفيدة لتحقيق هذه الغاية.

وأشار السفير كيتنغ إلى أن مجلس الأمن كان يفتقر إلى الإرادة السياسية للعمل في ذلك الوقت، إلا أن بعض أعضاء المجلس بذلوا جهودا من أجل وقف الإبادة الجماعية. وضرب مثلا على ذلك بذكر مشروع القرار الذي قدمته الأرجنتين ونيجيريا ونيوزيلندا في جملة بلدان أخرى من أجل تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وهو المشروع الذي رُفض. وأبلغ المجلس أيضا بأن رئاسة المجلس بذلت جهودا لتنظيم عقد

اجتماعات يومية مع البلدان المساهمة بقوات بشأن هذه المسألة. ونوه بأعضاء المجلس الذين انضموا إلى نيوزيلندا في عام ١٩٩٤ لإدانة الإبادة الجماعية وتعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، إضافة إلى الأرجنتين وإسبانيا والجمهورية التشيكية وجيوتي ونيجيريا.

وشدد السفير كيتينغ على أهمية استكشاف الآفاق، وأثنى على تعميم مراعاة مفهوم المسؤولية عن توفير الحماية باعتبار ذلك دليلا على أن الدروس قد استُخلصت بالفعل.

ووافق أعضاء مجلس الأمن مقدمي الإحاطات الإعلامية الرأي الذي مفاده أن الإبادة الجماعية في رواندا كانت نتيجة لافتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة السياسية للعمل. ودعوا إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بفعالية من أجل تفادي تكرار مأساة رواندا في المستقبل، ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بالإنذار المبكر. وأشار بعض الأعضاء إلى أن السيناريوهات الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان تعد مؤشرات على أن العالم لا يزال عرضة للتجربة الرواندية إذا لم تتخذ خطوات لمعالجة هذه المسائل. وشددوا على الدور الذي يؤديه عمل المحاكم الجنائية الدولية (بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية) في وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية الجسيمة.

واتخذ مجلس الأمن أيضا بالإجماع القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن منع ومكافحة جريمة الإبادة الجماعية. ودعا القرار الدول إلى أن تجدد التزامها بمنع ومكافحة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي، وأكد من جديد الأحكام الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن المسؤولية عن توفير الحماية. وشدد القرار على أهمية أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٤ في حق التوتسي في رواندا، حيث قُتل أيضا الهوتو وسائر من اعترض على هذه الإبادة الجماعية. وأدان القرار أيضا أي إنكار لهذه الإبادة. وأقر القرار أيضا بمسؤولية الدول عن احترام وكفالة حقوق الإنسان لمواطنيها ولسائر الأفراد الموجودين في إقليمها، ودعا إلى تكثيف التعاون الإقليمي والدولي من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وطُلب إلى الأمين العام في القرار أن يكفل تعزيز التعاون بين آليات الإنذار المبكر القائمة من أجل منع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية الجسيمة من أجل تيسير التصدي لهذا التهديد. وشدد القرار على أهمية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأهاب بالدول أن تصبح أطرافا فيها في أقرب وقت ممكن.

كما دعا القرار جميع الدول إلى أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وحكومة رواندا من أجل اعتقال

ومقاضاة الفارين التسعة المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية، فضلاً عن سائر الهاربين المتهمين بالإبادة الجماعية المقيمين على أراضيها، بمن فيهم قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع

في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وكان موضوعها الفرعي هو "العنف الجنسي في النزاعات المسلحة". وأعرب الأمين العام بان كي - مون في إحاطته الإعلامية عن قلقه إزاء أثر العنف الجنسي على حقوق الإنسان للضحايا وكرامتهم، وأشار إلى أن لذلك عواقب وخيمة على كل من الفرد والمجتمع ككل. وشدد على أنه في ظل توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات، يمكن لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع أن يساعد على بناء القدرات في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي، ومساعدة الحكومات على تناول إصلاح نظم العدالة العسكرية والجنائية وغيرها من المجالات البالغة الأهمية.

وأشار الأمين العام إلى نشر المستشارين في مجال حماية المرأة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وشدد على أن خبرتهم في مجال حقوق الإنسان والتحليل الجنساني والسلام والأمن تساعد على دمج الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وشدد على ضرورة تعاون الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والقادة السياسيين من أجل وقف انتهاكات الحقوق قبل وقوعها؛ وتعهد بتجديد التزام الأمم المتحدة بتحسين مستوى الوفاء بالمسؤوليات في مجال حقوق الإنسان التي حددتها الدول الأعضاء عن طريق مبادرة "الحقوق في الطليعة". وقال إنه يعول على قيادة مجلس الأمن ودعمه المستمرين حيث تعمل الدول الأعضاء معا من أجل القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب بانغورا، حيث أبلغت المجلس بأن دائرة الجهات المعنية بالتصدي للعنف الجنسي قد اتسعت إلى حد كبير لتشمل القادة السياسيين على أعلى مستوى، وحفظة السلام النظاميين، والوسطاء، ومراقبي وقف إطلاق النار، والمدعين العامين في مجال جرائم الحرب، والنطاق الكامل للجهات الفاعلة في مجال حماية المدنيين وفي قطاع العدالة والأمن. وأشارت إلى الاهتمام الكبير الذي أولاه المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب ولموقف عدم التسامح إطلاقا الذي تبناه إزاء العنف الجنسي. وأشارت الممثلة الخاصة

أيضا إلى أن التحدي الحاسم المطروح الآن هو تحويل الإرادة السياسية إلى إجراءات عملية، والقرارات إلى حلول، وذلك بهدف إحداث تغيير على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، شددت على الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية والقيادة والمسؤولية.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وضع حد للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة وضرورة إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة.

صون السلام والأمن الدوليين: إصلاح قطاع الأمن

في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن. واستمع إلى إحاطة من الأمين العام بان كي - مون، الذي أشار إلى أن إصلاح قطاع الأمن يرمي إلى تعزيز سلامة المواطنين. وأشار أيضا إلى أن الأمم المتحدة عملت على تحسين قدرتها على التنفيذ عن طريق وحدة إصلاح قطاع الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وقال إنها وضعت معايير وتوجيهات من أجل تعزيز أثر ما تبذله من جهود.

لكن الأمين العام لاحظ أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، وشدد على ضرورة أن يكون لدى الدوائر الأمنية الوطنية القدرة على أداء مهامها، الأمر الذي يتطلب تحسين عملية تحديد الاحتياجات والثغرات، فضلا عن تيسير الاستجابة على نحو منسق من جانب الشركاء. وشدد على أهمية التفكير في القدرات المؤسسية داخل الأمم المتحدة، وفي الصلات القائمة مع مجالات أخرى من قبيل سيادة القانون وحقوق الإنسان، وفي كيفية ضمان الموارد المرنة اللازمة لمعالجة الأوضاع القائمة على أرض الواقع.

وأكد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة كفاءة الملكية الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن، مع التشديد على أن للحكومات الحق السيادي والمسؤولية الرئيسية عن تحديد النهج والأولويات على الصعيد الوطني. وشدد البعض على أن عمليات إصلاح قطاع الأمن يجب أن تكون شاملة، بضمان مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، في المناقشة وصياغة السياسات. ولاحظ عدد من الأعضاء أن الإصلاح يجب أن يتجاوز الركائز الأمنية التقليدية، ألا وهي الشرطة والجيش ووكالات الاستخبارات، ليطال جهود بناء السلام والتنمية الأوسع نطاقا، وأن عمل قطاع الأمن في إطار سيادة القانون يمكن أن يعزز ثقة الجمهور في الدولة المعنية. ودعا البعض الآخر الأمم المتحدة إلى تعميق الشراكات التي تقيمها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق أفضل النتائج.

واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، حيث أكد على أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع أمر حاسم في توطيد السلم والاستقرار، وكرر تأكيد الدور المركزي للملكية الوطنية في عمليات إصلاح قطاع الأمن، وسلم بأهمية مراعاة وجهات نظر البلدان المضيئة في صياغة ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة المعنية. كما شجع الدول على أن تضطلع بدور قيادي في تحديد رؤية وطنية شاملة للجميع بشأن إصلاح قطاع الأمن، مستندة في ذلك إلى احتياجات سكانها.

وسلم مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن ينبغي الاضطلاع به دعماً لعمليات وطنية أوسع نطاقاً وبالاسترشاد بها، وعلى نحو شامل لجميع شرائح المجتمع، وعقد العزم على ربط الإصلاح بهذه المساعي.

جلسة الاختتام: تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507

في ٣٠ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة اختتام خاصة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507. ودعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في الاجتماع بصفة مراقب.

وأبرز الأعضاء المجالات التي نجح فيها مجلس الأمن في معالجة المسائل المدرجة في جدول أعماله، مثل تقديم إحاطة إعلامية بشأن منع الإبادة الجماعية، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والإحاطة الإعلامية التي تهدف إلى توجيه الانتباه إلى الأزمة التي تلوح في الأفق في بوروندي. كما قدموا ملاحظة بشأن أول قرار مستقل صادر عن المجلس بشأن إصلاح قطاع الأمن. في نفس الوقت، أعرب أعضاء المجلس عن آراء بشأن الحالة في أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان، وأبرزوا الحاجة إلى العمل المتضافر من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من جانب المجلس.